الى ان انعقد المؤتمر السابع للاممية الشيوعية (الكومنترن)، وتبنّى سياسة الجبهات الشعبية، في صيف العام ١٩٣٥. وخلال سنوات ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وبسبب تأييدها غير المشروط لسياسة التيار الغالب في إطار الوطنية الفلسطينية، لم تبلور الشيوعية الفلسطينية تصوّراً لمستقبل فلسطين، يختلف كثيراً عن تصور ذلك التيار.

ومنذ قيامها، في خريف العام ١٩٤٣، رفضت عصبة التحرر الوطني محاولات بريطانيا لعزل قضية فلسطين عن قضية المستعمرات المطروحة على صعيد عالمي، والتعامل معها كقضية نزاع بين العرب واليهود، أو قضية هجرة يهودية ومقاومة هذه الهجرة، وشدّدت على أهمية النظر الى قضية فلسطين باعتبارها «جزءاً من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدّم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم»[٤٨]. أمّا الصهيونية، فلم تكن، في نظر العصبة، الاّ «من مآثر الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها». وفي هذا السياق، حاولت العصبة أن ترسم حدوداً فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين، حيث رفضت ادعاءات الصهيونيين أنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأكدت ان الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، وهي تعبر، في الاساس، عن مصالح البورجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الاستعمار، والساعية الى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية. وعلى أساس هذا التقدير، انتقدت العصبة مواقف القيادة التقليدية للحركة الوطنية، التي كانت تعلن، دوماً، أنها «لا يمكن أبداً ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وان تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم»، داعية الوطنية الفلسطينية الى انتهاج سياسة حكيمة، تقوم على أساس تحقيق التفاهم مع السكان اليهود في فلسطين والاعتراف بحقوقهم الديمقراطية، وتساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوفهم، وتعرقل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد ان الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده يعني مذبحة لليهود»[٤٩]. وحذّرت العصبة، منذ العام ١٩٤٥، من أن تؤدي السياسة غير العملية، التي تنتهجها القيادة التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، الى تقسيم فلسطين وتأمين مستقبل الصهيونية فيها وجر البلاد الى المصائب والاضطرابات الداخلية.

وفي سبيل الوصول الى حلّ لـ «العقدة» الفلسطينية، شدّدت عصبة التحرر الوطني على أهمية ضمان استقلال فلسطين على قاعدتي: حق تقرير المصير والديمقراطية، من خلال انشاء حكم وطني ديمقراطي مستقل في فلسطين، يؤمن حقوق سكانها جميعاً. وحدّدت العصبة المضمون الحقيقي لمبدأ حق تقرير المصير، فأعلنت أن هذا الحق «يظل كلاماً مبهماً اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يُعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وان من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده، وبمحض اختياره، وان تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٥٠]. كما أشارت العصبة الى ان اشاعة الديمقراطية، السياسية والاقتصادية، هو الشرط الذي لا بدّ منه لضمان ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير، وهو أساس الحفاظ على السلم في فلسطين، وفي الشرق العربي بأسره، كاشفة، في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وأهدافها»، ولا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «اذ ان ذلك يعني انشاء حكم